تطور الفكر الدلالي عند النيلي من خلال كتابه الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية

الاستاذ المساعد
بشرى أحمد محمد أمين
الجامعة العراقية – كلية التربية للبنات
قسم اللغة العربية

تطور الفكر الدلالي عند النيلي من خلال كتابه الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية

الاستاذ المساعد
بشرى أحمد محمد أمين
الجامعة العراقية – كلية التربية للبنات ـ قسم اللغة العربية
bushra.amen@aliraqia.edu.iq

ملخص البحث

يتناول هذا البحث التعريف بالكتاب الموسوم بـ(الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية) ، وبمؤلِفهِ النحوي المعروف بالنيلي ، مع بيان بعض المسائل وردت فيها ملاحظات تبرز لها ذات قيمة واضحة ، والتي تدخل تحت مفاهيم علم الدلالة ،حيث تكشف لنا مدى تطور الفكر الدلالي لدى هذا النحوي ، وذلك من خلال الربط بين إشاراته الدلالية في كتابه ، وبين المفاهيم الحديثة لمفردات هذا العلم.

تطور، الفكر ، الدلالي ، النيلي ، الصفوة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن اتبع نهجه واهتدى بهديه إلى يوم نلقاه.. وبعد..

فإنّ ما خلّفه أسلافنا من تراث ثرّ ليُعدّ حقا مفخرة لنا؛ فهو يمثّل مكتبة ضخمة، تعمر بعلومها المختلفة التي تمثل اهتماماتهم بها. وكانت علوم العربية بفروعها المختلفة من أبرز تلك العلوم. وهذا بحث يعنى بواحد من تلك المؤلفات المعنية بعلم من علوم العربية، هو علم النحو، ألّفه أحد علماء القرن السابع الهجري ، من علماء بغداد ، معروف بالنيلي. لقد عني هذا البحث بما ورد في شرحه على ألفية ابن معطٍ الموسوم بـ(الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية)، من مسائل متناثرة فيه، تدخل تحت مفاهيم علم الدلالة، إذ ورد فيه ملاحظات لها قيمتها في هذا الشأن، تكشف عن مدى تطوّر الفكر الدلالي عند هذا النحوي، وقد حاول البحث الربط بينهما وبين المفاهيم الحديثة لمفردات هذا العِلم.

وهو بحث يقع في تمهيد يتناول التعريف بالنيلي وكتابه الصفوة، وأربعة مباحث تعنى بدراسة إشاراته الدلالية في كتابه هذا، وتصنيفها بحسب المباحث الدلالية الحديثة، يعنى الأوّل منها بأنواع الدلالة، فيتناول أنواعها الأربعة المتمثلة بالدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة التركيبية، والدلالة السياقية.

أمّا المبحث الثاني، فيختصّ بأنواع الدلالة اللفظية المتمثلة بدلالة المطابقة، والتضمّن، والالتزام. ويتناول المبحث الثالث العلاقات الدلالية بين الألفاظ، وقد درستها على وفق ما وجدته عند النيلي من إشارات تخصّ هذا الباب. أمّا المبحث الرابع، فيبحث في موضوع التطوّر الدلالي، وأنواعه، من خلال ما أشار إليه النيلي ، ممّا يتعلّق بهذا الشأن.

وختاماً أحمده تعالى على نعمه ومنه، وعلى أن يسّر لي إتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يتقبله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يثبت أجره، وينفع به هذه الأمة، إنّه سميع مجيب الدعاء.

. التمهيد

النيلي وكتابه الصفوة

أولاً. النيلي :

هو أبو إسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي[١] البغدادي[٢]، المعروف بالنيلي؛ نسبة إلى النيل الذي هو بلدة بين بغداد والكوفة، أو نهر حفره الحجاج بن يوسف الثقفي(ت٩٥هـ/٧١٧م)، وسمّاه باسم نيل مصر. ذكره ياقوت الحموي(ت ٦٢٦هـ/ ١٢٤٨م)، في معجم البلدان، وقال واصفاً إياه:"بُليدة في سواد الكوفة قرب حلة بني مزيد يخترقها خليج كبير يتخلج من الفرات الكبير حفره الحجاج بن يوسف وسماه بنيل مصر."[٣] فهو يشير إلى أنّ النيل اسم لهذه البلدة التي يتخلّلها الخليج الذي حفره الحجاج، وسماه هذا الاسم.

ذكره السيوطي(ت٩١١هـ/١٥٣٣م) ، وعرّفه بأنّه "شارح الكافية."[٤] كما أنّه شرح الحاجبية التي اختصر فيها ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ/١٢٦٨م)، كتاب المفصل[٥]. ولم تحظَ ترجمته بعناية العلماء، فلم ترد أخباره فيما دوّنوه من مؤلفات وتراجم، غير أنّه ذكر في مقدمة شرحه لكافية ابن الحاجب أنّه كان يعاني من مرض في عينيه، فقال ما نصّه: "والتمس مني طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه، ويزيل أغراضه، فاعتذرت إليهم، فلم يقبلوا معاذيري، إذ لم يعرفوا كنه تقصيري، ومع ذلك حين شرعت بما نُدبتُ وحُثثت عليه، عرض لي في بصري مرض منعني من مطالعة الكتب البسيطة، ومراجعة الأبواب المحيطة، فرجعت إلى ما يحضرني من النقل..."[٦] ويبدو أنّ هذا المرض في عينه، قد آل به إلى العمى، إذ ذكره

الصفدي(ت٧٦٤هـ/١٣٨٦م)، في كتابه (نكث الهميان)، ووصفه بالذكاء، إذ قال: " قل أن وجد أعمى بليداً، ولا يرى أعمى إلا وهو ذكي: منهم الترمذي الكبير الحافظ ، والفقيه منصور المصري الشاعر ..... وابن الخباز النحوي. والنيلي شارح الحاجبية. وغيرهم على ما يمر بك فيما بعد. والسبب الذي أراه في ذلك، أن ذهن الأعمى وفكره يجتمع عليه، ولا يعود متشعباً بما يراه، ونحن نرى الإنسان إذا أراد أن يتذكر شيئاً نسيه، أغمض عينيه وفكر، فيقع على ما شرد من حافظته.."[٧]

لم يكن للنيلي حظ وافر عند المعنيين بتراجم العلماء، بل يكاد يكون منسياً، فلم يعن العلماء بترجمته، وهذا ما وجده محقق كتابه (الصفوة الصفية)، فنصّ عليه قائلاً: "فما أقلّ حظّ هذه الشخصية النحوية! لقد أطبق عليها الإهمال والنسيان، حتّى إنّها لم تكن واضحة عند كثير من المهتمّين بشؤون النحو والنحاة.... فجاءت ترجمته مقتضبة وجيزة، لا تشفي عليلاً، ولا تبرد غليلاً، فلم يفصح المترجمون له، لا من قريب، ولا من بعيد عن سنة ولادته، ولا عن نشأته، ولا عن سنة وفاته، ولا عمّن أخذ وتلقّى، ولا عن تلاميذه."[٨] وقد رجّح المحقق أن تكون وفاته في القرن السابع الهجري، واستدلّ على ذلك بدلائل منها أنّه من شرّاح الكافية ، وقد ألّفها في سنة (٦٣٣هـ) . ثمّ إنّ ناسخ نسخة الصفوة الصفية، قد نصّ على أنّه انتهى من نسخه لها في سنة (٧٠٨هـ)، وهي سنة كان فيها النيلي متوفياً، بدليل قول الناسخ في المقدمة: (رحمه الله تعالى)[٩]. ومن هنا قرّر محقق الصفوة أنّ النيلي من علماء القرن السابع الهجري، إذ لم يرد ذكر لعام وفاته في الكتب المعنية بتراجم الأعلام.

على أنّ ابن الجزري قد ذكره في طبقاته، وقد ذكر أنّ أستاذه في القراءة، هو جعفر بن محمد الرافقي، وتلميذه فيها هو عبد الباقي بن الحسن[١٠].

٢. التعريف بكتاب (الصفوة الصفية):

هو كتاب ألّفه النيلي في شرح ألفية ابن معط، وسمّاه (الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية)

ذكر السبب الذي دفعه إلى شرحه للدرة ، في مقدّمته قائلاً: "وبعد، فإنّي رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية، دقيقة المعاني، وثيقة القواعد والمباني، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب، ولا يرشد إلى نهج الصواب. والتمس منّي طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضّح معناها، ويفصح عن معمّاها، ويطابق ألفاظها، ويغري بها حفّاظها، فأجبتهم إلى ذلك، راجياً من الله، لا من سواه، جزيل الثواب، إنّه يرزق من يشاء بغير حساب."[١١]

وهو شرح سار فيه شارحه على أبواب الألفية، لم يقدّم فيها باباً أو يؤخره، وقد ربط لفظه بلفظ الألفية، كما وعد، وكثيراً ما كان يبيّن سبب

ترتيب أبواب الدرة الألفية، موضحاً الصلة بين الباب وسابقه . كما نراه أحياناً يجعل تحت الباب فصولاً ومسائل، يتوسع من خلالها في شرحه لها، موضحاً فيها ما يراه مستحقاً للتوضيح[١٢].

يتجلى في هذا الشرح فكر ابن معط النحوي، فهو ينزع غالباً فيه إلى ربط المسائل النحوية بمعانيها، مجتهداً في ذلك، ومستنبطاً ومحلّلا بعض هذه المسائل تحليلاً يعتمد على المعاني، فنراه قد أغنى هذا الشرح بملاحظات معنوية قيّمة، تستحقّ الدرس والتبنّي، ليتضح من خلالها مدى تطوّر الفكر الدلالي عند أحد علماء النحو في بغداد، في رحاب القرن السابع الهجري.

ومن هنا قد جاء هذا البحث متبنياً هذا الشرح للكشف عن ملاحظ أبداها النيلي فيه، ممّا يرتبط بعلم الدلالة ، وقد جاء تقسيم الدراسة هذه على وفق الآتي :

المبحث الأوّل

أنواع الدلالة

. الدلالة الصوتية:

وتستمدّ من طبيعة الصوت في العبارات المسموعة، فتغير الصوت، أو نبره، أو تنغيمه غالباً ما يتبعه تغير في المعنى، بما يخالف الدلالة التي كان عليها قبل حدوث هذه الأشياء[١٣]. فالمعنى يعتمد في توضيحه على خواصّ صوتية معينة، فالتغير الصوتي يتبعه تغير دلالي ، كما هو الحال فيما يتعلق بالمعاني المعجمية، نحو: (قال) ، إذ يؤدّي تغير الوحدة الصوتية المتمثلة بحرف القاف، إلى الوحدة الصوتية المتمثلة بحرف النون ؛ لتصبح الكلمة (نال) . والفرق بين معنى الكلمتين بيّن[١٤]. يقول الدكتور صبحي الصالح(ت١٣٦٤هـ/١٩٨٦م) : " أما الذي نريد الآن بيانه فهو ما لاحظه علماؤنا من مناسبة حروف العربية لمعانيها، وما لمحوه في الحرف العربي من القيمة التعبيرية الموحية؛ إذ لم يعنهم من كلِّ حرفٍ أنه صوت، وإنما عناهم من صوت هذا الحرف أنه معبر عن غرض، وأن الكلمة العربية مركبة من هذه المادة الصوتية التي يمكن حلّ أجزائها إلى مجموعة من الأحرف الدوالّ المعبرة، كل حرف منها يستقلّ ببيان معنًى خاصٍّ ما دام يستقل بإحداث صوت معين، وكل حرف له ظل وإشعاع؛ إذ كان لكل حرفٍ صدىً وإيقاع!"[١٥] فهو يبيّن أنّ علماءنا قد لاحظوا القيمة الدلالية للصوت الذي تتكون منه الكلمات، ويضرب لذلك أمثالاً لا تتعدى وقوعها في سياق الكلمة الواحدة، كاختيار الصاد في فعل الصعود (صعد) الذي يشاهد حساً ؛ لقوّتها، والسين في فعل السعادة(سعد)الذي لا يشاهد حسّاً، بل يدرك ذهنا؛ لضعفها. وما إلى ذلك[١٦]. فصفة الصوت لها قيمة دلالية موحية، وهو عينه ما أدركه النيلي وأشار إليه. فالمتتبّع للملاحظات الصوتية التي ذكرها النيلي في صفوته، يجد نضجاً في

التفكير الدلالي في هذا الجانب، فهو يدرك تماماً ما للأصوات من معانٍ ودلالات وإيحاءات، لها اثرها في الاستعمال العربيّ للألفاظ في العبارات المختلفة . فهو يؤكّد على أثر الأصوات في أداء المعاني، إذ لها صفات تتجانس غالباً مع المعاني التي تستعمل للتعبير عنها، فهو يعلّل اختيار الحروف المهموسة والممدودة للتعبير عن المضمرات، ويفسّر هذا الاختيار تفسيرا صوتياً دلالياً، يتجلى في الارتباط بين معنى الهمس والمدّ ومعنى الإضمار، فيقول: "واعلم أنّ هذه الأسماء إمّا أن تكون حروفها مهموسة، كالهاء في غلامه والكاف في غلامك، والتاء في (قمت)، وإمّا أن يكون فيها حرف مد، أو شبه حرف المد، لا تجد مضمراً يخلو من ذلك. والهمس والمد قريبان من معنى الإضمار؛ لأنّ الهمس قريب من الإخفاء، قال تعالى : (فلا تسمع إلاّ همسا) أي: صوتاً خفياً ، وكذلك الحرف اللين ضعيف خفي بالنسبة إلى الحرف الشديد، فانظر كيف وافقت حروف المضمرات أسماءها في المعنى."[١٧]

فالهمس واللين من صفات بعض أصوات العربية، وهي أصوات مناسبة للتعبير عن المعاني اللطيفة كالإضمار، كما هو مبيّن في النصّ السابق، كما تتناسب الصفتان للتعبير عن معنى الإشارة، فنجد العرب يستعملون حرف الهاء الذي يتصف بالهمس مركباً مع حرف المتصف باللين (الألف) ؛ لتتكون أداة التنبيه (ها) التي تسبق اسم الإشارة، قال النيلي: "وأصل هذا (ذا)، فـ(ها) حرف تنبيه للمشار له، وهو مركّب من حرف مهموس، وهو الهاء، ومن حرف لين ، وهو الألف، وما أقرب اللين من الهمس في المعنى! وما أقرب الحرفين من معنى الإشارة! لأنّها ألطف من العبارة."[١٨]

وهو يرى أنّ النون بما اتصفت به من غنة قابلة للمطّ والامتداد ؛ لسهولتها، ناسبت معنى المطاوعة، فزيدت في الأفعال للدلالة على هذا المعنى، فيقول: "زيدت للمطاوعة في الفعل، نحو: كسرته فانكسر، وإنّما زيدت النون للمطاوعة؛ لأنّ فيها غنّة وسهولة وامتداداً ، فناسب لفظها معنى المطاوعة في السهولة."[١٩]

ومن هنا نستطيع القول بأنّ النيلي يرى أنّ لصفة الصوت أثراً إيحائياً بما يدلّ عليه من معنى ، فنراه يناسب بين المعاني التي تستعمل الأصوات للدلالة عنها وبين صفات تلك الأصوات .

ومن ملاحظه الدلالية الصوتية، ما يراه من أنّ لسكون الصوت أثراً في قوّة معناه الذي يستعمل للدلالة عليه، فلام التعريف ساكنة، لقوّة عناية العرب بمعنى التعريف، فهو يذكر هذا ويفسّره بقوله: "فإنّها . أعني لام التعريف . حرف ساكن لا يمكن الابتداء به، فاحتاج إلى همزة الوصل، نحو: الرجل والفرس. وإنّما أسكنوا لام التعريف؛ لقوّة عنايتهم بمعنى التعريف؛ لأنّ الحرف

الساكن لا يُفصَلُ ، فيلزم ويختلط بما دخل عليه كجزءٍ منه، ولقوّة عنايتهم بحرف التعريف جعلوه أولاً ، صوناً له عن محلّ التغيير، وهو آخر الكلمة."[٢٠]

. الدلالة الصرفية:

فالصورة التي تكون عليها الكلمة، وما يلحقها من تغييرات تؤثّر على دلالتها وتغييرها[٢١]. وقد بين علماء الدلالة أنّ للوحدة الصرفية التي أطلقوا عليها اسم المورفيم، تأثيراً مباشراً على معنى اللفظ، وبالتالي تكون ذات تأثر مباشر على المعاني النحوية أيضاً. فالفعل اللازم على سبيل المثال مكتف بفاعله، فإذا زيد بهمزة التعدية، لم يكتف بالفاعل، وإنّما يتعدّاه إلى المفعول، كما نرى في نحو قولنا: قام زيد، وأقمت زيداً[٢٢].

ونرى النيلي مدركاً لهذه الدلالة ، مهتمّاً بها. ومن ملاحظاته في هذا الشأن، أنّه نبّه على أنّ لكلّ فعل دلالتين، دلالة على الحدث، وهي متأتية من حروفه. ودلالة على الزمن، وهي متأتية من صيغته، فيقول: "وقيل: إنّ للفعل دلالتين: دلالة بمادّته ، أي: بحروفه، وهي دلالته على المصدر، ودلالة بصيغته، وهي دلالته على الزمان... والدليل على أنّ الفعل يدلّ على الزمان المعين أنّ دلالة صيغة الماضي غير دلالة صيغة المستقبل وضعاً، وليست المغاير إلاّ بتعيين الزمان."[٢٣] وهو بهذا ينبّه على شأن الصيغة في الدلالة إلى جانب المادة اللغوية. وبعبارة أخرى أنّ الصيغة الصرفية تمتزج مع الدلالة المعجمية للألفاظ، لتتأتّى منهما دلالة الكلمة بتمامها.

وممّا يرتبط بالدلالة الصرفية، ما يسمّى بالاشتقاق، الذي عرّف بأنّه أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادّة أصليّة، وهيئة تركيب لها؛ ليُدَلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة."[٢٤] وقد عرّفه النيلي بقوله: " الاشتقاق هو أخذ لفظ فرعي من لفظ أصلي، موافق له في الحروف الأصلية والمعنى الأصلي."[٢٥] وقال أيضاً :"ومعنى الاشتقاق هو تغيير لفظ الأصل؛ لإفادة معنى لم يكن في الأصل، مع المشاركة بين المشتقّ والمشتقّ منه في الحروف الأصلية والمعنى الأصلي."[٢٦]

وهو من أهمّ الوسائل التي لجأ إليها العلماء لاستحداث الألفاظ، ومن هنا عدّت العربية لغة اشتقاقية[٢٧] . وقد بين الداية أهمّية الاشتقاق في العربية بأنّه من أهمّ وسائل تطوّر اللغة ، فذكر "أنّ الاشتقاق أداة تطويرية دائمة للعربية، وهي تقتضي منّا أن نحسن فهم حركتها في العربية الفصحى أوّلاً، ومن ثَمّ نتمكّن من استعمالها. وإنّها تعطينا طبقات متعدّدة من الدلالات المميزة، إلاّ أنّها غير منفصلة، ولا تحجب الواحدة منها الأخريات عن المنبع الأوّل."[٢٨] فهو يبيّن أهمّية الاشتقاق، ثمّ يدلّ على السبيل

الأمثل له، فهو وسيلة لتطوير العربية، على أنّه لا يمكن أن يكون اعتباطياً، وإنّما ينبغي أن يكون ممتدا من العربية الفصحى، فلا بد من التعرف على قوانينها فيه، لتتم من بعدُ محاذاتها في سلوك هذا السبيل لتطوير العربية، في استنباط مفردات جديدة تتماشى مع الحاجات اللغوية المتجددة.

والنيلي من العلماء الذين عنوا بالاشتقاق، فكثرت تنبيهاته على الأصل الاشتقاقي لكثير من الألفاظ التي يتعرّض لها في شرحه للدرة الألفية، وإن كان موضوع الشرح في مسائل نحوية بحتة، ومن إشاراته في هذا الشأن، قوله: "والمكان مأخوذ من التمكّن، وهو الثبوت والحصول، فالمكان ما حصل فيه الجسم، وقيل: ما لاقى سطحه سطح الجسم."[٢٩] فهو يحاول أن يردّ اللفظ إلى أصلها الاشتقاقي، مبيناً المعنى الرابط بين الأصل وما تفرع عنه، فيذكر أنّ الرابط بينهما هنا هو الثبوت والحصول.

وقال في البليد :"فكأنّه مأخوذ من البلدة، وهي الأرض؛ لسكونها وعدم حركتها، فكذلك ذهن البليد ساكن، غير جوّال، ولا متحرك، لإدراك المعاني بسرعة."[٣٠] فالمعنى الجامع بين البلادة وأصلها الذي اشتقت منه هو السكون وعدم الحركة، فالبلادة مأخوذة من البلدة، وهي الأرض، وهي ساكنة غير متحرّكة، وهذا المعنى موجود في اللفظة التي اشتقت منها للدلالة على بلادة البليد، فذهنه ساكن لا يتحرّك.

وقد يتعدّد هذا المعنى ، فنراه يذكر الاحتمالات المتعدّدة له، كما نرى في قوله في بيان دلالة الارتجال وأصله الاشتقاقي : "والمرتجل في اللغة هو المخترع، وهو الذي لم يكن سمي به شيء قبل جعله علما،ثم نقل إلى العلمية، بل وضع في أول أحواله علما، وكأنّه مأخوذ من الرِّجل، من قولهم: ارتجل الشعر، إذا قاله قائما على رجله، أي: ما جلس له، بل قاله من غير تروّ ومن غير فكر."[٣١]

ويرى أنّ الظرف (قطّ) مأخوذ من القطّ، أي: القطع، ويربط بين معناه معنى الأصل الذي ردّه إليه، فيقول: "وهي من القطّ، وهو القطع، فإذا قلت: ما فعلته قطّ، كان معناه: ما فعلته فيما انقطع من الماضي من عمري، أي: ما فعلته مدّة ما مضى من عمري، وانقطع ممّا بقي منه."[٣٢]

وردّ على من قال إنّ (إمّعة) مشتقة من (مع)؛ لقرب معناها منه، فهي تدلّ على من يكون مع كلّ واحد ، فقال : "إنّ (مع) اسم جامد لا يشتقّ منه، وخصوصاً عند من يرى أنّها حرف. لكنّ قرب اللفظ من اللفظ والمعنى من المعنى لا يدلّ على الاشتقاق..."[٣٣]

. الدلالة النحوية:

وهي دلالة ترتبط ارتباطاً مباشراً بتغيير مواقع الكلمات في الجملة، فتغير الوظيفة النحوية تغييراً يتبعه تغيير في المعنى[٣٤].

والنيلي من النحاة الذين تجلّى اهتمامهم بهذه الدلالة، لا سيّما أنّ كتابه من المصادر المعنية بعلم النحو. فهو يرى أنّ المعاني وتعاقبها على المفردات هي ما يستدعي الحركات الإعرابية؛ لغرض التفريق بين المعاني المتعاقبة، وينصّ على ذلك في قوله: "لأنّ المقتضي للإعراب تعاقب المعاني على المفردات."[٣٥]

فالحركة لها اثر مهم في المعنى النحوي، وتغيرها كفيل بأن يغيّر المعنى، وهو يبيّن هذا في قوله: "إذا قلت: زيد أفره عبدٍ ، بالجرّ، فإنّ زيد هو العبد نفسه؛ لأنّ أفعل التفضيل لا يضاف إلاّ إلى ما هو بعضه، فإن نصبت عبداً، كان العبد لزيد، ولم يكن زيد عبداً ؛ لأنّ التقدير : فاره عبده، ففاره وصف للعبد، وقد جرى خبراً عن زيد، كما تقول: زيد حسن وجهاً، فالحسن للوجه، وقد جرى على زيد."[٣٦]

ويبلغ مدى أثر الحركات الإعرابية في المعنى إلى الحدّ الذي يؤدّي فيه إلى تغييره إلى الضدّ، وذكر النيلي هذه المسألة ونبّه عليها، فقال: " وتقول في النفي : لا يسعني شيء ويعجزَ عنك، أي: لا يجتمع في شيء أن يسعني وأن يضيق عنك، ولو رفع الثاني عطفاً على الأوّل، لفسد المعنى؛ لأنّه يصير الثاني منفياً كالأول، ويصير المعنى : لا يسعني شيء ولا يضيق عنك شيء، وهو عكس المعنى في النصب، ولكن يجوز الرفع على أن تجعل الواو للحال، أي: لا يسعني شيء، وهو يعجز عنك."[٣٧]

وممّا يتعلق بالمعاني النحوية دلالات الأساليب النحوية، وهي من الأمور التي شغلت بال النيلي، ممّا جعله معنيّاً بالإشارة إليها ، على نحو ما جاء في قوله : "وأمّا الاستفهام، فطلب للتفهم، فهو بمعنى (خبّرني)، والعرض والتحضيض بمعنى الأمر."[٣٨]

كما قال في بيان دلالة أسلوب التقليل بـ(ربّ) : "فلأنّ (رُبّ) للتقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، أو لأنّ التقليل نفي التكثير."[٣٩]

دلالة السياق:

ويطلق عليه المعنى الاجتماعي ، أو المعنى المقامي. وهو معنى مستنبط من القرائن اللغوية ، مع مراعاة الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، ممّا يسمى بالسياق غير اللغوي.[٤٠]

وقد قرّر علماء الدلالة أنّ لكلّ لفظ معنيين، هما : المعنى أساسي ، والمعنى سياقي[٤١]. وهو ممّا تنبّه عليه النيلي وأشار إليه، إذ قال: "كما أنّ الاسم المعرب له دلالتان: دلالة بذاته، ودلالة بإعرابه. "[٤٢] وفي الحقيقة أنّ دلالة الإعراب إنّما تتأتى من السياق اللغوي.

وبيّنوا أنّ السياق نوعان: الأوّل . السياق اللغوي . والثاني . السياق غير اللغوي[٤٣] .

السياق اللغوي:

وفيه تراعى القيمة الدلالية المستوحاة من عناصر لغوية، فيتحدّد معنى الكلمة من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى في النظم[٤٤]. ومن إشارات النيلي إلى الدلالات المستوحاة من هذا النوع من السياق، ما ذكره في تقرير عموم السؤال في الجملة الاستفهامية: هل مِن وزَر؟ قائلاً: "فالسؤال عامّ مستغرق لوجود لفظة(من) فيه؛ لأنّ الواحد النكرة يستغرق لا على جهة الإحاطة، بل على طريق البدل، أي: كلّ فرد من أفراد ذلك يصدق عليه ذلك الاسم... فالشمول إنّما حصل بدخول (مِن)."[٤٥] فهو يشير إلى أثر السياق اللغوي في التعبير عن المعاني في سياق العبارات التي يصدرها المتكلم، ومن هذه المعاني، معنى الشمول، إذ نصّ على أنّه مفهوم من السياق اللغوي، فدخول(من) الجارّة على النكرة المسؤول عنها،هو ما جعل السؤال عاماً وشاملاً.

السياق غير اللغوي:

ويمثّل الظروف والملابسات والمواقف التي تمّ فيها الحدث الكلامي، ويسمّيه فيرث سياق الحال، وسمّي أيضاً المقام، وقيل في تعريفه إنّه " ذلك الموقف المأخوذ من نسيج الثقافة الشعبية في زمن من الأزمنة في تطوّرها من الماضي إلى الحاضر؛ ممّا تتوارثه الأجيال، فيأخذ الخالف عن السالف، فتكون هذه الثقافة عنصر ربط بينهم، ويشترط أن يتمّ هذا النسيج الثقافي في بيئة واحدة، أو مكان واحد،ينشأ فيه الجميع،فينهجون منهجاً واحداً يصير ناموساً لحياتهم المختلفة."[٤٦]

والنيلي ممّن تنبّه إلى أهمّية السياق غير اللغويّ وسماه بقرينة الحال، ويشير إلى أهمّيتها في بيان دلالة الكلام وأثرها فيها، فيقول: إنّ "قرينة الحال دالّة، وكذلك المنتظرون لرؤية الهلال ، إذا سمع سامع إهلالهم، أي: صياحهم، قال: الهلالَ والله، أي: رأوا الهلال؛ لأنّ توقّعهم الهلال،ورمي أبصارهم إلى جهته، وصياحهم عقيب ذلك قرينة دالة على أنّهم قد رأوه."[٤٧]

المبحث الثاني

أنواع الدلالة اللفظية

من الموضوعات التي أثارت اهتمام البلاغيين قبل الدلاليين، هو البحث في أنواع الدلالة اللفظية الوضعية، فقسموها على ثلاثة أقسام، هي[٤٨]:

دلالة المطابقة ، و دلالة التضمّن، و دلالة الالتزام.

وسأتناول ما ورد من إشارات تدخل تحت هذه الأصناف، ممّا أورد النيلي في كتابه الصفوة، على النحو الآتي:

أولاً . دلالة المطابقة :

نصّ العلوي على أنّ " الدلالة الوضعية هى دلالة المطابقة."[٤٩] وهي أن يساق الكلام للدلالة على تمام معناه الحقيقي أو المجازي، لتكون دلالته مطابقة تامّة بين اللفظ والمعنى، كأن نقول: نزل المطر. للتعبير عن نزول المطر فعلاً من السماء[٥٠].

والنيلي يدرك تماماً مضمون هذه الدلالة ، ويذكر أنّ للألفاظ معاني ذهنية تطابق ما هو موجود في الخارج، فيقول: "الخط دالّ على اللفظ ، واللفظ دالّ على المعنى الذهني، المطابق لما في الخارج..."[٥١] ومن إشاراته التي تتعلق بهذا النوع من الدلالة ما ذكره من أنّ أعلام الجنس تدلّ على حقيقة الجنس الذي وضعت له ، المعقولة في الذهن، وهي تطلق على الجنس كلّه، كما تطلق على الواحد منه، لأنّها تطابقه ،ليس لكونها علما له فرد، وإنّما لكونه فرداً من أفراد الجنس الذي وضعت علما له، كما هو الحال في لفظة (أسامة) علماً على الأسد، قال فيها: "فإن قيل: فإذا كان أسامة موضوعاً للجنس، فإطلاقه للواحد تغيير للوضع؟

قلت: قد قالوا إنّ أسامة موضوع لحقيقة الأسد المعقولة في الذهن، وإنّما أطلق على الواحد الخارجي؛ لمطابقته للحقيقة الذهنية؛ لمطابقتها له، لا من حيث إنّه اسم لذلك الشخص...."[٥٢]

وبيّن أنّ دلالة المطابقة للكلمة الدالة على تمام المراد منها مجازاً لا بدّ فيها من ملاحظة معنى الحقيقي لها، ووضّح ذلك بقوله: " فإذا قيل: لا بدّ في المجاز من ملاحظة معنى الحقيقة، قلت: هو كذلك، فإنّ الخطبة والقصيدة، بمجموع اجزائها تفيد المعنى الذي قصد إليه الشاعر والخاطب، كما أنّ الكلمة مجموع أجزائها يفيد المعنى الذي قصده الواضع فاعرفه."[٥٣]

وإشاراته إلى دلالة المطابقة لم تقتصر على الأسماء، في مجاليها الحقيقي والمجازي، بل تعدّى ذلك إلى الحروف، فهو يرى أنّ لكلّ منها معنى وضع للدلالة عليه، فيقول: "فإنّ اللام وضعت لتفيد التعريف، كما وضعت (هل)؛ لتفيد الاستفهام، و(إن)؛ لتفيد الشرط."[٥٤]

ثانياً . دلالة التضمّن:

هي أن يساق الكلام للدلالة على بعض معناه الحقيقي أو المجازي، لا ليدلّ على كلّ معناه، فالعناصر الأخرى من معناه غير مطلوبة، ولا محتاج إليها[٥٥]. وقد تنبّه النحاة إلى هذه الدلالة ، ومنهم النيلي الذي تابعهم في القول بأنّ "الفعل يدلّ على المصدر ضمناً."[٥٦] كما أنّ الفعل يتضمّن الدلالة على الزمان، وهي مفهومة من صيغته، قال النيلي: "فدلالة الفعل على الزمان تُعلَم من لفظه، أمّا دلالته على المكان، فلا تُعلَم من لفظه، بل دلالته على المكان عقلية؛ فلذلك كانت دلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان."[٥٧] وقال أيضاً : " والفعل أدلّ على

الظرف من المفعول له،إذ لا ينفكّ الفعل من الظرف."[٥٨]

كما ذكر أنّ المشتقّ يتضمّن معنى المصدر،لذلك أشبه الفعل،فقال:"والمشتق هو الاسم الذي يُشبه الفعل،ووجه المشابهة بين المشتق والفعل أنّه يتضمّن المصدر كما يتضمّنه الفعل، فإنّك إذا قلت:زيد منطلق،فإنّ منطلقاً يدلّ على شيئين،أحدهما الذات،والثاني الانطلاق،فالمصدر جزء مفهوم الاسم المشتق."[٥٩]

ومن إشاراته أيضاً في هذا الشأن أنّه ذكر أنّ الخبر يتضمّن في معناه الذات المفهومة من المبتدأ، قال: "بمعنى أنّ الذات التي يتضمّنها الخبر هي الذات المفهومة من المبتدأ، ولا يلزم من هذا أن يكون الخبر هو المبتدأ، أي : الذات التي هي جزءُ مفهومِ الخبر هي المبتدأ، فقد حصل بين المبتدأ والخبر تغاير."[٦٠]

كما بيّن أنّ الصفة تتضمّن ذاتاً ، هذه الذات قد تكون هي الذات المفهومة من الموصوف، وقد تكون غيرها، "وإن كانت الصفة ليست للموصوف، أي: ليست الذات المفهومة من الصفة هي الذات المفهومة الموصوفة، بل هي شيء من أسبابه...."[٦١]

لقد ذكر الدلاليون أنّ دلالة التضمّن هي من أنواع الدلالة الإفرادية، على أنّ النيلي لم تقتصر إشاراته على هذا النوع من الدلالة على المفردات فحسب، ولكنّه يرى أنّ الأساليب أيضاً تدخل في هذا النوع من الدلالة،كأسلوب الإغراء والتحذير،إذ يدلّ على معنى الفعل المحذوف دلالة ضمنية، فيقول:"وإنّما قلنا:إنّ الفعل المحذوف معلوم؛ لأنّه لمّا ذُكرَ المحذَّر والمحذّر منه، عُلِم الفعل بخصوصيته، فمثال الأول:إيّاك والأسد. ومثال الثاني:شأنَكَ والحجَ، ورأسَكَ والسيف، ومثال التكرير:الطريقَ الطريق، والأسدَ الأسد."[٦٢]

ثالثاً . دلالة الالتزام:

هي أن يساق الكلام ليدلّ على معنى آخر خارج معناه الحقيقي أو المجازي[٦٣]، " ولازم المعنى الذي يدُلُّ عليه اللفظ قد يكون لازماً له عقلاً، أو لازماً له عادةً، أو لازماً له عُرْفاً. كأن تقول: هذه الشجرة لا نستطيع قطف أعلى ثمارها إلاَّ بِسُلّم طوله عشرة أمتار. أي: هي شجرةٌ عاليةٌ يبلغ ارتفاعُ أغصانِها قُرابةَ عَشَرَةِ أمتارٍ." [٦٤]

وقد تنبّه النيلي إلى هذا النوع من أنواع الدلالة وأشار إليه، كما ذكر في الفعل الدالّ على المطاوعة ، إذ يدلّ على معنى فعل آخر متعدٍّ دلالة ملازمة، فقال: "ومعنى المطاوعة أن يكون الفعل له دلالة على معنى حصل به عن مقتضى فعل آخر متعدّ، نحو: دحرجته فتدحرج، فقوله: (تدحرج) عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدّ، وهو حصول الدحرجة به."[٦٥]

وذكر أنّ نقض النفي يلتزم منه التحقيق، فهو يؤدّي إلى إثباته؛ لأنّه نقيضه، فقال: "نقض النفي هو إبطاله وإزالته، ويلزم من إزالة النفي وإبطاله إثبات نقيضه، وهو التحقيق....قال الله تعالى : (ألست بربكم قالوا بلى) ، أي: بلى أنت ربّنا. فـ(بلى) أبطلت نفي (ليس)، ورفعته بنقيضه، وهو الإثبات."[٦٦] وهذه الدلالة يؤدّيها حرف الجواب (بلى) . فهو موضوع لنقض النفي، لا للتحقيق؛ لكنّه يدلّ على التحقيق دلالة التزام ، لا مطابقة.

ونراه . كما تبين لنا فيما يتعّلّق بالدلالة السابقة . قد امتدّ هذا النوع حتى شمل الأساليب، إذ لم يقتصر عنده على المفردات، فمن إشاراته التي تتعلّق بدلالة الالتزام في الأساليب، ما ذكره في أسلوب النداء، إذ قال: " حقيقة النداء مركّبة من الاختصاص وتنبيه المدعوّ به لتخاطبه، فالاختصاص جزء حقيقة النداء ولازم له غالباً. ثمّ قد يجرّد لفظ النداء عن التنبيه، ويستعمل في أحد جزأي مفهومه، وهو الاختصاص فقط ، كقوله: نحن . العُرْبَ أقرى للنُزُل...."[٦٧] ، فهو يبين أنّ دلالته على الاختصاص هي دلالة ملازمة له، فالاختصاص هو غير النداء، فهو خارج معناه الحقيقي، إذ من المعلوم أنّ النداء هو تنبيه المدعوّ ، والاختصاص معنى خارج عنه ، إلاّ أنّه ملازم له ، فالمنادى في كلّ حال هو مخصوص بالنداء، واختصاصه هذا يفهم من ندائه .

كما ذكر في أسلوب الاستفهام، أنّ حرف الاستفهام مقتضٍ في دلالته سائلاً ومسؤولاً ، فهو يدلّ في معناه على سائل يوجّه السؤال، ومسؤول يتوجّه إليه هذا السؤال، وهذه الدلالة خارجة عن معنى الاستفهام، إلاّ أنّه مقتض لها ومؤدّ إليها. فقال: "فإنّ التنبيه يقتضي منبهاً ومنبهاً عليه،فأشبهه الواو المقتضي للجمع، وكذلك حرف الاستفهام، يقتضي وضعه سائلاً ومسؤولاً عنه."[٦٨]

ومن التراكيب التي أشار إلى دلالة الملازمة فيها تركيب الإضافة، إذ قال: فالتخصيص لازم للإضافة المعنوية لا ينفكّ عنها." [٦٩] فهو يذكر أنّ تركيب الإضافة يدلّ على معنى التخصيص دلالة ملازمة.

ولعلّ ممّا يجدر ذكره في هذا المقام، ما ذكره العلوي من أنّ الدلالتين الأخريين عقليتان، فقال: " أما دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، فهما عقليّتان لأن اللفظ إذا وضعه الواضع لمسماه انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه، ثم لازمه إن كان داخلا في المسمّى، فهو التضمن. وإن كان خارجا عنه، فهو الالتزام."[٧٠]

المبحث الثالث

العلاقات الدلالية

وسأتناول في هذا المقام ما وجدت مما يتعلّق بها من إشارات في كتاب الصفوة، وسأدرسها على النحو الآتي:

. المشترك اللفظي:

وهو مما انشغل به الدلاليون، وأشار إليه علماؤنا العرب، ونبّهوا عليه، واهتمّوا به، وصنّفوا فيه المصنفات، وعرّفوه بأنّه "اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة."[٧١] وعرّفه المحدثون بأنّه "ما اتحدت صورة لفظه واختلف معناه."[٧٢]

وهذا التعدد في المعاني للكلمة الواحدة ينبغي أن يكون على سبيل الحقيقة لا المجاز؛ لتستحقّ أن تكون في إطار المشترك اللفظي[٧٣]. وقد اختلف العلماء في إثباته أو عدم إثباته، فمنهم من قال به ، ومنهم من رفضه، ولكلّ من الفريقين أدلّته التي لا يتسع المقام لذكرها والخوض فيها[٧٤].

وما يهمّنا هنا أنّ النيلي من العلماء الذين قالوا بالمشترك اللفظي، ووضع له حدّا فقال: "إنّ لفظ قولك : (يفعل) إذا تجرّد عن القرائن يكون مشتركاً بين الحال والاستقبال، والاشتراك هو أن يتحد اللفظ ، ويتكثّر المعنى، لا لأجل نسبة بين المعنيين، ولا لقدر مشترك بين المعنيين، فقولنا: (لا لأجل نسبة بينهما)؛ ليخرج منه رجل سمّيته بأسد، ولأجل شجاعة فيه مناسبة لشجاعة الأسد. وقولنا : (لقدر مشترك)، ليخرج منه قولنا : (حَيَوان)، فإنّه يطلق على الإنسان والفرس وغيره، للقدر المشترك بينهما، وهو الحَيَوانية."[٧٥] فهو يضع الحدّ ويبيّنه، فهو يذكر أنّ المشترك اللفظي هو اللفظ الدالّ على أكثر من معنى، على أن لا يكون على سبيل الاستعارة، والأسماء ذات الدلالة العامة . وهو يدخل دلالة الصيغة فيه، فيذكر أنّ صيغة المضارع من المشترك؛ لأنّه يشترك في الدلالة على زماني الحال والاستقبال ، " فلا اختصاص له بواحد بعينه عند السامع، إلاّ بقرينة."[٧٦] والقرينة هي التي تحدّد دلالة المشترك اللفظي، وتخصّصها.

ومن أمثلة المشترك اللفظي التي أشار إليها في الصفوة، ذكره للمعاني التي تدلّ عليها كلمة (ربّ) ، فيقول: "الربّ: المالك، والربّ: المصلح، يقال: ربّ الضيعة ، إذا أصلحها والرب: المربي، والرب: الإله، يقال: ربّ القوم : سيدهم وسائسهم، فإذا استعمل هذا اللفظ في الإله، فالإله جامع لجميع مفهوماته؛ لأنّه تعالى مالك، ومصلح، ومربي الأشياء ن وسيد الموجودات."[٧٧] فهذه الكلمة تعدّدت معانيها، على أنّها تدور كلّها حول معانٍ جامعة لما عليه تدلّ، فهي تدور حول الملك والإصلاح والتولّي والسيادة.

ومن الأمثلة الأخرى الّتي ذكرها ، ما تدلّ عليه لفظة (الدين) من معانٍ ، فقال: : "والدين هنا ملّة الإسلام، والدين الطاعة.... والدين : الجزاء

والمكافأة، ومنه قولهم: كما تدين تُدان. أي: كما تُجازي تُجازى."[٧٨]

ومن أمثلته أيضاً ، كلمة الوحي، فهي تشترك في الدلالة على معانٍ متعدّدة، ذكرها في قوله:"والوحي: الإشارة والكتابة والرسالة ، والإلهام، والكلام الخفي، وكلّ ما ألقيته إلى غيرك على خفاء، يقال: وحيت إليه الكلام وأوحيت. وهو أن تكلمه بكلام خفيّ..."[٧٩]

والمشترك اللفظي عند النيلي يتعدى حدود الكلمات، ويمتد ليصل إلى الحروف ، فهو ينبّه على أنّ "لـ(إن) المكسورة الهمزة الخفيفة أربعة مواضع، أحدها . أن تكون نافية كـ(ما). الثاني . أن تكون شرطاً.... والثالث . أن تكون مخفّفة من (إنّ) الثقيلة...الرابع . أن تكون زائدة بعد (ما) النافية..."[٨٠]

وهو يرى أنّ في المشترك اللفظي إبهاماً عارضاً يزول بالقرائن التي تبيّن أحد دلالاته، وتميزه بها عن غيرها، فيقول في معرض حديثه على التمييز: " فقولنا : رفع الإبهام يشمل الإبهام العارض والإبهام الحاصل بالوضع، فأمّا الإبهام العارض، فهو ما يعرض في الألفاظ المشتركة، كالعين ، فإنّها مشتركة بين العضو المبصر، وعين الماء ، وعين الذهب ، وعين القوم، أي: سيدهم، وغير ذلك. فإذا قلت: عين جارية أو باصرة،، لم يكن ذلك تمييزا؛ لأنّ الواضع لم يضع لفظ العين إلاّ لواحد منها، وإنّما يحصل الإبهام بالنسبة إلى السامع لخفاء القرائن عليه، بخلاف عشرين، فإنّها لم توضع لعدد شيء دون شيء؛ ولذلك يصحّ أن يقول القائل: رأيت عيناً، ويريد العضو الباصر، ولا يصحّ أن يقول: عشرون ، ويريد شيئاً معينا، فإنّ العشرين لم توضع لشيء معين، بل لمطلق العدد."[٨١]

. الترادف:

قد يحوي المعنى الواحد عدداً من الألفاظ ، فيطلق على هذه الألفاظ المترادفات، وهو ما يرتبط عند الدلاليين بنظرية تعدّد المعنى[٨٢]. فالترادف لفظ يطلق على " الألفاظ المفردة الدالّة على شيء واحد، باعتبار واحد."[٨٣]

ومن المعلوم اختلاف مواقف العلماء في إثبات الترادف أو عدمه، فمنهم من أثبته وقال به، ومنهم من أنكره، ومنهم من فصل ، فأثبت الاشتراك المعنوي بين الألفاظ ، ولكنه أنكر الترادف التام بين الألفاظ[٨٤].

والنيلي من العلماء الذين أثبتوا الترادف، ويدلّ على موقفه منه إشاراته التي تعدّدت في كتابه الصفوة، بل ينصّ عليه أحياناً، على نحو ما نجده في قوله: "واعلم أنّ الشأن والقصة والحديث ألفاظ مترادفة بمعنى واحد؛ لأنّ الجملة التي تقع بعد هذا الضمير . مفسرة له . شأن وحديث وقصة، فالضمير في التحقيق هو الجملة التي هي شأن وحديث."[٨٥]

ويقول أيضاً : "فإنّ الكذب هو المين في المعنى؛ لأنّه مرادف له، لكنه غايره في اللفظ." [٨٦] وهو يشير إلى حدّ الترادف، إذ ذكر الاتفاق المعنوي والمغايرة اللفظية.

ويذكر أنّ الإكرام والإحسان متفقان في المعنى، فيقول: "إذا اتفق فعلان في المعنى، جاز أن يبدل أحدهما من الآخر، كقولك: إن تكرم زيداً تحسن إليه فهو أهل. فجزم (تحسن إليه)؛ لأنّه بدل من (تكرم)، وجاز إبداله منه؛ لأنّه بمعناه، فالإكرام بمعنى الإحسان."[٨٧]

ويدخل عند الترادف فيما تصرّف من الكلمات من أصل ثلاثي واحد، وهو موقف يبين في قوله : "يقال: أتممت الشيء وتمّمته واستتممته بمعنى واحد."[٨٨]

ويشير إلى الترادف في الحروف، ويظهر عنده تعبير الاتفاق المعنوي، فهو يرى أنّ لام التوكيد و(إنّ) يتفقان في المعنى، ويعلّل بذلك عدم جواز اجتماعهما، فيقول: "كما لا يجوز الجمع بين (إنّ) ولام الابتداء؛ لاتفاقهما في المعنى."[٨٩]

كما أشار إليه في الأدوات ، فيذكر أنّ (كأيّ) بمعنى (كم) الخبرية، فيقول: "يريد: معنى (كأيّ) معنى (كم) الخبرية في التكثير، وهي مركّبة من حرف التشبيه و(أيّ) التي يستفهم بها، فلما تركب التشبيه مع الاستفهام، تولد من التشبيه والعموم الذي في (أي) معنى ثالث، وهو التكثير الذي تفيده (كم) الخبرية. وزال التشبيه من الكاف، والاستفهام من (أي)."[٩٠]

. التقابل الدلالي:

ونجد النيلي مهتما غاية الاهتمام بهذا المجال، فهو يكثر من الإشارة إلى المتقابلات، فيذكر أنّ " الأمن هو الطمأنينة والسكون إلى الشيء، والخوف ضدّه، وغير الآمن هو الخائف."[٩١] فهو يبيّن أنّ التقابل الدلالي يقتضي نفيه إثبات ضدّه، فالأمن ضدّ الخوف، ونفي الأمن عن الشخص يقتضي هذا الضد (الخوف).

ومن إشاراته إلى التقابل الدلالي بين الألفاظ، ما جاء في قوله: "قوله: (في القرب)، أي: في الحضور، قوله: (والبعد)، أي: ضدِّ القرب."[٩٢] فهو يكتفي بتفسير معنى البعد بتعريف نقيضه، والإشارة إلى أنّه ضدّه.

وقال أيضاً: "وأمّا الحَدور، فمؤنث ، وهي عكس الصَعود، وهي ما يُنحَدَر فيها من الأرض، حُكي " حَدور سهلة ."[٩٣] ويشير أيضاً إلى التقابل في باب الظروف، فيقول: "أمّا فوق ، فمقابل (تحت) .وأمّا أمام فمقابل (خلف)، وأمّا يسرة فمقابل يمنة."[٩٤] وهذا الأسلوب في العرض ييسّر على المتعلّم حفظ هذه الظروف وعدم نسيانها، بربطها بما يقابلها.

ولعلّه يكتفي بذكر اللفظ غير معرّف به، مكتفياً بتعريف نقيضه، على نحو ما ذكره في الظرفين (قط) و(أبداً) ، قائلاً : "وأمّا (قطّ)، فظرف لما

مضى، ولا تستعمل إلاّ في الماضي، وهي نقيضة (أبداً)."[٩٥]

ويصل هذا الباب عنده إلى جانب الحروف ، فهو يرى أنّ (لن) النافية ضدّ (أن) المصدرية، فيقول: إنّ سبب عمل (أن) هو أنّها "نقيضة (أن)؛ لأنّك إذا قلت: أريد أن تفعل، فنفيه (لن تفعل)."[٩٦]

ويبيّن "أنّ (مِن) في مقابلة (إلى)؛ لأنّ (من) لابتداء الغاية، و(إلى) للانتهاء؛ لأنّ كلّ فاعل شرع في فعل، فلفعله ابتداء منه يأخذ، وانتهاء إليه ينقطع."[٩٧]

ويشير إلى التقابل في الأدوات النحوية، فيقول في (كم الخبرية): "قوله :(فهي نقيضُ رُبّ) يريد أنّها للتكثير، فهي نقيض (رُبّ) في إفادة الكثرة، إذ كانت (رُبّ) للتقليل، فهي نقيضتها في المعنى، وتضارعها في الجرّ فيما بعدها."[٩٨]

ويدخل التقابل عنده في باب الأساليب ، فنجده معلّلاً عدم جواز إلغاء أفعال القلوب عند تقدّمها بقوله: "فإن تقدّمت وجب الإعمال؛ لأنّ التقديم يدلّ على قوّتها، والإلغاء يدلّ على ضعفها، فلا يمكن الجمع بينهما للتنافي، وإن شئت قلت: التقديم يدلّ على الاهتمام بها، والإلغاء يدلّ على اطّراحها، وهما أيضاً متنافيان."[٩٩] فالتقديم عكس الإلغاء ، إذ إنّ الأوّل يدلّ على قوّة المقدّم، والإلغاء يدلّ على ضعف الملغيّ.

ويصل هذا الاهتمام عنده إلى المعاني، فيبيّن أنّ من المعاني التي تدلّ عليها الألفاظ في سياقات الكلام ما يكون بعضها ضدّاً لبعض، كالإبهام، إذ يرى أنّ هذا المعنى ضدّ معنى الإبانة والإيضاح، لا ضدّ التعريف والتنكير، فقال: "الإبهام ليس يضادّ التعريف، بل ضدّ التعريف والتنكير، بل الإبهام يخالف التعريف لا يضاده، ومخالف الشيء يجامعه بخلاف ضدّه، لكنّ ضدّ الإبهام الإبانة والإيضاح."[١٠٠]

المبحث الرابع

التطور الدلالي

فالدلالة تتطوّر من جيل لآخر، ومن مكان لمكان آخر، ومن زمان لآخر. وهذا التطوّر قد يكون مقصوداً أو غير مقصود، وقد عرّفه الدكتور منقور عبد الجليل بأنه: "تغيير الألفاظ لمعانيها؛ ذلك أنّ الألفاظ ترتبط بدلالاتها،ضمن علاقة متبادلة،فيحدث التطوّر الدلالي،كلّما حدث تغيير في هذه العلاقة."[١٠١]

وحصر الدكتور إبراهيم أنيس عوامل التطوّر في اثنين، هما[١٠٢] :

. الاستعمال: ويكون التطور ناشئاً عن بلى الألفاظ أو الابتذال أو سوء الفهم، فتتعايش الدلالتان جنباً إلى جنب، القديمة والمستحدثة.

. الحاجة: إذ تدعو إلى التطوّر الدلالي ، نتيجة للتطور الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، عن طريق إحياء الدلالة القديمة ، أو استعارة

ألفاظ من لغات أخرى، كالمعرّب والدخيل في اللغة العربية.

إنّ موضوع التغير الدلالي من أهمّ الموضوعات التي شغلت العلماء، فعنوا به، وبصوره وأسبابه، ورأوا أنّ الدلالة تسلك في تغيّرها سبلاً معروفة تشترك بها معظم اللغات، فصنّفوها في إطار منطقي[١٠٣]، وقسّموها على أقسام، أتناولها بالتعريف، ثمّ أعرّج على إشارات النيلي لها، ليتبيّن من خلال ذلك المدى الذي وصل له الفكر الدلالي عند النيلي، وسأدرس هذه الأقسام بما يأتي:

. تخصيص الدلالة:

وذلك بأن تكون اللفظ ذات دلالة عامّة، ثمّ تدلّ على معنى أخصّ مما كانت عليه[١٠٤] ، وبعبارة أخرى هو أن تقصر دلالة اللفظ العامّ على بعض ما كانت تدلّ عليه في الأصل، ويسمّى أيضاً : تخصيص العامّ، أو تضييق المعنى[١٠٥].

"ويمكن تفسيره على أساس أن انقراض بعض الأشياء أو العادات أو مظاهر السلوك المعبر عنها دلالياً يؤدي إلى انحصار الدلالة، بما بقي من ذلك متداولاً، دون أن تلغي المرحلة التي كانت الدلالة فيها عامة."[١٠٦] ومن إشارات النيلي إلى هذا النوع من التغيّر في معاني الألفاظ، ما أورده من أنّ لفظ (الغفور) لفظة انتقلت دلالتها من الدلالة على الستر العام، لتتخصّص بستر الذنوب، فقال: "والغفور: الستور، والغفر : الستر، يقال: اصبغ ثوبك فهو أغفر للوسخ. أي: أستر له، ومنه سمّيت البيضة التي توضع على الرأس مغفراً؛ لأنّها تستره وتغطيه. والمراد بالغفور في صفات الله هذا المعنى، وهو ستر ذنوب عباده وتغطيتها بالعفو عن المعاقبة؛ لأنّ عظمة عفوه تنغمر فيها الذنوب وتتغطى، ولا تظهر."[١] فهو يذكر أنّ أصل هذه اللفظة الدلالة على الستر عموماً، ولكنّها في باب صفات الله تعالى، تتخصّص دلالتها، فتدلّ على ستر الذنوب. ولعلّ دلالتها هذه تقتضي ستر كلّ ما يراد ستره، فالذنوب عامة في كلّ ما يفعله المرء من أمور يبتغي سترها، فالعموم كامن في دلالة المستور.

ونراه أحياناً يستعمل لفظ (الغلبة)؛ ليشير إلى أنّ الكلمة قد تغيرت دلالياً باتجاه معين، فيقول في دلالة لفظ (الإسلام): "والإسلام في الأصل : التفويض والانقياد، وهو مشتق من السلامة، ثمّ غلب على دين محمد (صلّى الله عليه واله وسلّم)."[١٠٧] فهذه اللفظ تدلّ على التفويض والانقياد في أصل وضعها، ودلالتها على هذا المعنى عامّة غير محدّدة، فهو يدلّ على التفويض مطلقاً غير محدّد بالمفوّض له، كما تدلّ على الانقياد المطلق غير محدّد بالمنقاد له، فتغيّرت دلالتها نحو التخصيص بالمفوّض له والنقاد له، فأصبحت تدلّ على التفويض للخالق والانقياد لأوامره وشرعه، وهو ما أرسل به نبيه

محمد (صلّى الله عليه واله وسلّم) من دين مسماه يدلّ على هذا المعنى الجديد، فتخصّصت اللفظ للدلالة على هذا الدين الجديد.

ومن أمثلة ما أشار إليه النيلي ممّا يدخل هذا النوع من الدلالة ، ما ذكره في معنى النحو من قوله: "والنحو لغة هو القصد، يقال: نحاه إذا قصده، ثمّ غَلَب على هذا العلم، فلا يفهَم منه عند الإطلاق غيره، إمّا لأنّ النحويين القدماء قصدوا كلام العرب وتتتبّعوه حتى استنبطوا هذه القوانين والمقاييس، وإمّا لأنّ المراعي لهذه القوانين يقصد أن يشبّه كلامه بكلام العرب إعراباً وبناء."[١٠٨] فالنحو في أصل استعماله دالّ على القصد مطلقاً، ثمّ تغيّرت دلالته ليتخصص بهذا العلم، فلا يفهم منه غيره. ودلالته على هذا العلم ممتدّة من دلالته الأصلية على القصد مطلقاً، فكأنّ الدلالة قد تخصّصت بقصد كلام العرب وتتبّعه؛ لاستنباط قوانينها ومقاييسها، ،هو ما عرف عندهم بعلم النحو.

. تعميم الدلالة:

وهو ضدّ تخصيص الدلالة، ويسمّى أيضاً: (توسيع المعنى)، ويحصل عند الانتقال من معنى خاصّ إلى معنى عامّ[١٠٩]. ويعني دلالة الكلمة على فرد أو بعض الأفراد، بعد أن كانت تدلّ على أفراد كثيرين[١١٠]، أو أن يصبح مجال استعمال الكلمة أوسع من السابق[١١١].

يقول الداية واصفاً هذا النوع من التغيير في اللفظ: " فاللفظ يتخذ سبيلاً يجتاز فيه ما بين نقطة تداوله ومعناه الأول إلى نقطة أخرى، يجري استعماله فيها، ولا يشترط هنا التقفية على آثار المرحلة الأولى، بل يقوم احتمال تعايش الدلالتين إلى جانب احتمال طغيان الدلالة الأولى على سابقتها."[١١٢]

ولم أجد النيلي يشير صراحة إلى هذا النوع من التغير ، ولكنّه يظهر عنده في إشارات لدلالات بعض الألفاظ، على نحو ما ذكره من أنّ لـ(ظلّ) معنيين، أحدهما خاصّ والآخر عام، فقال: "وأمّا (ظلّ) فلها معنيان: أحدهما . أن تكون مختصة بما يفعل نهاراً، فتقول: ظلّ زيدٌ سائراً، إذا وقع السير نهاراً. والثاني . أن تكون عامّة في جميع الأوقات، كقوله تعالى: (وإذا بُشّر أحدهم بالأنثى ظلّ وجهه مسودّاً) ، فهي بمعنى (صار)، وإنّما حملهم على جعله بمعنى (صار مجيئها لعموم الزمان؛ لأنّ البشارة بالأنثى قد تكون ليلاً."[١١٣] ومن المعلوم أنّ الأصل في استعمال (ظلّ) هو اختصاصها بما يفعل في النهار، واستعمالها للزمن عموماً هو تغير في دلالتها باتجاه التعميم.

. انتقال الدلالة (الاتساع، المجاز):

وهو أن ينتقل اللفظ من مجال استعماله المعروف فيه، إلى مجال غيره، وغالباً ما يحدث عن طريق الاستعارة والمجاز[١١٤].

ويسميه الداية بالتطور الدلالي بالنقل من مجال لآخر، وقال مبيناً الكيفية التي يحدث فيها هذا النوع من التطور الدلالي: "إنّنا نجد الألفاظ المتطوّرة في هذا الحيّز ترتبط بالاستعارة ومعنى التشبيه؛ لأنّ نقل اللفظ دالاّ من مجال إلى آخر إنّما يستند إلى مسوّغات الشبه الشكلي أو الوظيفي بين المجالين، أو بين الجزأين المادّيين الذين تحرّك اللفظ فيهما."[١١٥]

ونجد النيلي مهتما بهذا النوع من التغير الدلالي، فكثيراً ما كان يشير إليه وينبّه عليه، على نحو قوله: "والعاقر : الرملة التي لا تُنبت، ولذلك سميت المرأة التي لا تحمل : (عاقراً)؛ تشبيهاً لها بالرملة التي لا تنبت."[١١٦] فإطلاق هذه اللفظ على المرأة التي لا تحمل تشبيه لها بالرملة التي لا تلد، إذ وضعت هذه اللفظ للدلالة عليها. ولكثرة الاستعمال صارت معروفة بالدلالة التي انتقلت إليها، وهي المرأة التي لا تلد.

وذكر أنّ معنى الحزم في أصل وضعه خز الأرض المرتفعة على غيرها من البقاع، وإنّما أطلق على ذي الرأي السديد الصائب المرتفع على غيره تشبيها لارتفاع رأيه بارتفاع هذه الأرض، ثمّ غلبت دلالته عليه لكثرة استعماله لهذا المعنى، كما أطلق الحيزوم على الصدر تشبيها له بهذه الأرض لقوّته وشدّته وضبطه بالعظام. كما شبّه الحبل الذي يربط به بها لضبطه ما يُشدّ به، فسمّي حزاما. ذكر هذا في قوله: "الحازم: الضابط أمره، الآخِذُ بالثقة في تصرّفه، وهو ذو الرأي السديد الصائب المرتفع على غيره من الآراء، فكأنّه مأخوذ من قولهم: أرض حَزْمٌ ، أي: مرتفعة على غيرها من البقاع، ومنه سُمّي الصدر حيزوماً ؛ لقوّته وشدّه وضبطه بالعظام،ومنه سمّي الحَبل الذي يُشَدّ به حزاماً؛ لضبطه ما شُدّ به."[١١٧]

ومن الانتقال الدلالي على سبيل المجاز ، إطلاق اليد على النعمة، لأنّ العطاء يكون بها، ولأنّها هي نعمة من ربّ العزّة، ذكر النيلي هذا في قوله: "قالوا: يديت إليه يداً ، إذا أنعمت. وسمّيت النعمة يداً؛ لأنّ العطاء إنّما يكون باليد؛ ولأنّ اليد التي هي الجارحة نعمة من الله تعالى؛ لأنّ بها يدفع الإنسان عن نفسه الضرر، وبها يجلب إلى نفسه النفع غالباً."[١١٨]

ويدخل في هذا النوع من التطور الدلالة الاصطلاحية[١١٩]. فالمصطلح لفظ ذو أصل لغوي، انتقلت دلالته إلى مجال يتعلق بعلم من العلوم أو جزئية منه، باتفاق المعنيين بذلك العلم، على سبيل الاستعارة من الأصل اللغوي أو المجاز.

ونرى النيلي كثيراً ما يحيل لفظ المصطلح النحوي إلى أصل دلالته في اللغة ؛ مركّزاً على العلاقة الدلالية التي من أجلها استعير هذا اللفظ ؛ ليدلّ على المصطلح الذي وضع له.

ومن أمثلة اهتماماته تلك، ما ذكره في الظروف، قائلاً: " الظروف في اللغة: الوعاء، ولما كانت الأزمنة أوعية للأفعال، والأمكنة أوعية للجثث والأفعال جميعا، سمّيت ظروفاً بهذا الاعتبار."[١٢٠] فهو يشير إلى أنّ الظرف هو الوعاء، وقد انتقلت دلالة هذا اللفظ في اصطلاح النحويين إلى حيز الدلالة على الأزمنة والأمكنة، على سبيل الاستعارة ؛ تشبيها لها للأوعية، فكأنّ الزمان وعاء للأفعال، وكأنّ المكان وعاء للجثث. ويقول في الاستثناء: "والاستثناء: استفعال من (ثنيت على الشيء) إذا عطفت، أو التفتّ إليه، فكأنّ المستثنى يلتفت إلى الجملة عاطفاً عليها؛ ليُخرِج بعضها عمّا تناوله الحكم المذكور."[١٢١] فأصل اللفظ مأخوذ من الثني، وهو الالتفات إلى الشيء، وقد انتقل للدلالة على الأسلوب المسمّى به؛ على سبيل الاستعارة، تشبيها لهذا الأسلوب به، فكأنّ المستثنى يلتفت إلى الجملة ؛ ليخرج بعضاً منها من الحكم المذكور فيها.

. الخاتمة:

بعد تجوال الطرف والذهن مع هذا العلم العربي النحوي، آن أوان تلخيص أهمّ ما توصّل إليه هذا البحث، بما يأتي:

. إنّ صفة الصوت لها قيمة دلالية موحية، وهو عينه ما أدركه النيلي وأشار إليه. فالمتتبّع للملاحظات الصوتية التي ذكرها النيلي في صفوته، يجد نضجاً في التفكير الدلالي في هذا الجانب، فهو يدرك تماماً ما للأصوات من معانٍ ودلالات وإيحاءات، لها اثرها في الاستعمال العربيّ للألفاظ في العبارات المختلفة . فهو يؤكّد على أثر الأصوات في أداء المعاني، إذ لها صفات تتجانس غالباً مع المعاني التي تستعمل للتعبير عنها، فهو يعلّل اختيار الحروف المهموسة والممدودة للتعبير عن المضمرات، ويفسّر هذا الاختيار تفسيرا صوتياً دلالياً، يتجلى في الارتباط بين معنى الهمس والمدّ ومعنى الإضمار. وهو يرى أنّ النون بما اتصفت به من غنة قابلة للمطّ والامتداد ؛ لسهولتها، ناسبت معنى المطاوعة، فزيدت في الأفعال للدلالة على هذا المعنى.

– ونرى النيلي مدركاً للدلالة الصرفية، مهتمّاً بها. فينبّه على شأن الصيغة في الدلالة إلى جانب المادة اللغوية. وبعبارة أخرى أنّ الصيغة الصرفية تمتزج مع الدلالة المعجمية للألفاظ، لتتأتّى منهما دلالة الكلمة بتمامها.

– كما تجلى اهتمامه بالدلالة النحوية، لا سيّما أنّ كتابه من المصادر المعنية بعلم النحو. فهو يرى أنّ المعاني وتعاقبها على المفردات هي ما يستدعي الحركات الإعرابية؛ لغرض التفريق بين المعاني المتعاقبة.

. والنيلي يدرك تماماً مفهوم الدلالة الوضعية للألفاظ بأنواعها الثلاثة، فيشير إلى دلالة المطابقة، ويذكر أنّ للألفاظ معاني ذهنية تطابق ما هو موجود في الخارج . كما أشار إلى دلالة التضمّن التي قصرها الدلاليون على الدلالة الإفرادية، على أنّ النيلي لم تقتصر إشاراته على هذا النوع من الدلالة على المفردات فحسب، ولكنّه يرى أنّ الأساليب أيضاً تدخل في هذا النوع من الدلالة ، كأسلوب الإغراء والتحذير، إذ يدلّ على معنى الفعل المحذوف دلالة ضمنية.

– كما تنبّه على دلالة الالتزام، وأشار إليها، على نحو ما ذكره فيما يخصّ الفعل الدالّ على المطاوعة ، إذ يدلّ على معنى فعل آخر متعدٍّ دلالة ملازمة. وامتدّ هذا النوع حتى شمل الأساليب، إذ لم يقتصر عنده على المفردات، فمن إشاراته التي تتعلّق بدلالة الالتزام في الأساليب، ما ذكره في أسلوب الاستفهام، من أنّ حرف الاستفهام مقتضٍ في دلالته سائلاً ومسؤولاً ، فهو يدلّ في معناه على سائل يوجّه السؤال، ومسؤول يتوجّه إليه هذا السؤال، وهذه الدلالة خارجة عن معنى الاستفهام، إلاّ أنّه مقتض لها ومؤدّ إليها.

– إنّ النيلي من العلماء الذين قالوا بالمشترك اللفظي، وهو عنده يتعدّى حدود الأسماء والأفعال، ليصل به إلى الحروف، ويرى أنّ فيه إبهاماً عارضاً، يزول بالقرائن الموجود في سياق الكلام.

– وهو من العلماء الذين أقروا بالترادف ، فكثرت إشاراته إلى هذا النوع من العلاقات اللفظية، حتى بلغت إشاراته تلك مجال الحروف والأدوات، وظهر عنده تعبير الاتفاق المعنوي، فهو يرى أنّ لام التوكيد و(إنّ) يتفقان في المعنى وذكر أنّ (كأيّ) بمعنى (كم) الخبرية.

الهوامش:

١- ينظر: السيوطي : بغية الوعاة ١/ ٤١٩، وينظر:النيلي : الصفوة الصفية / مقدمة المحقق ١/ ٥.

٢ – ينظر: ابن الجزري : غاية النهاية ١/ ١٩، والنيلي : الصفوة الصفية / مقدمة المحقق١/ ٥.

٣- ياقوت الحموي : معجم البلدان ٥/ ٣٣٤، وينظر: النيلي : الصفوة الصفية / مقدمة المحقق ١/ ٦ . ٧.

٤- السيوطي : بغية الوعاة ١/ ٤١٩.

٥ ينظر: الصفدي : الوافي بالوفيات ١٩/ ٣٢٤.

٦ – النيلي : التحفة الشافية في شرح الكافية، لوحة ٥، عن الصفوة الصفية / مقدمة المحقق ١/ ١٣.

٧ – الصفدي : نكث الهميان ٥٩.

٨ – النيلي : الصفوة الصفية / مقدمة المحقق ١/ ٧.

٩ – ينظر النيلي : المصدر نفسه / مقدمة المحقق ١/ ١١.

١٠- ينظر: ابن الجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ١٩، ١/ ١٩٨.

١١ – النيلي : الصفوة الصفية ١/ ١.

١٢- ينظر: النيلي : المصدر نفسه / مقدمة المحقق ١/ ٣١. ٣٢.

١٣ – ينظر: حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي ٩.

١٤ – ينظر: محمد داود : العربية وعلم اللغة ١٨٢.

١٥ – صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ١٤٢.

١٦ – ينظر: صبحي الصالح : المصدر نفسه ١٤٣.

١٧ – النيلي : الصفوة الصفية ١/٦٣٢. ٦٣٣.

١٨ – النيلي : المصدر نفسه ١/٦٦٨. ٦٦٩.

١٩- النيلي : المصدر نفسه ٢/٥٧٨.

٢٠ – النيلي : المصدر نفسه ٢/ ٥٤٧.

٢١- ينظر: حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي ٩.

٢٢ – ينظر: محمد داود : العربية وعلم اللغة ١٨٣، والقريشي : البحث الدلالي في نظم الدرر ١٩.

٢٣- النيلي : الصفوة الصفية ١/ ٤٤.

٢٤ – السيوطي : المزهر ١/ ٣٤٦، وإبراهيم الحمد : فقه اللغة ، مفهومه ، موضوعاته ، قضاياه ٢٠٧ .

٢٥- النيلي : الصفوة الصفية١/ ٦٣.

٢٦- النيلي : المصدر نفسه ٢/ ٥٥٥. ٥٥٦.

٢٧ ينظر: القريشي : البحث الدلالي في نظم الدرر ١٩.

٢٨ – منقور : علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي ٢٣٧. ٢٣٨.

٢٩- النيلي: الصفوة الصفية ١/ ٤٦٦. ٤٦٧.

٣٠ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢٥.

٣١ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٥٧٦.

٣٢- النيلي : المصدر نفسه ٢/٣٢١.

٣٣- النيلي : المصدر نفسه ٢/ ٥٦٠.

٣٤ – ينظر: محمد داود : العربية وعلم اللغة ١٨٣.

٣٥- النيلي : الصفوة الصفية ١/ ٥٨٥.

٣٦ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٥١٣.

٣٧ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢٣٠.

٣٨ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢٥٢.

٣٩ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢٥٤.

٤٠– ينظر: محمد داود : العربية وعلم اللغة ١٨٤.

٤١ – ينظر: حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي٢٧.

٤٢– النيلي : الصفوة الصفية١/٤٤.

٤٣– ينظر: محمد داود : العربية وعلم اللغة ١٩٦ .

٤٤– ينظر: محمد داود : العربية وعلم اللغة ١٩٦.

٤٥ – النيلي : الصفوة الصفية ٢/ ٨٩.

٤٦ – حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي ١٩. ٢٠.

٤٧– النيلي : الصفوة الصفية ١/ ٤٠٩.

٤٨– ينظر: العلوي :الطراز ١/ ٢٤، والميداني : البلاغة العربية٢/ ١٣٠.

٤٩–العلوي : الطراز ١/ ٢٤.

٥٠ ينظر: المنقور : علم الدلالة ٦٧، والميداني : البلاغة العربية ٢/ ١٣٠.

٥١– النيلي : الصفوة الصفية ٢/ ٥٠٧.

٥٢ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٥٧٥ .

٥٣– النيلي : المصدر نفسه ١/ ٣٧.

٥٤– النيلي : المصدر نفسه ١/ ٦٨٢.

٥٥ – ينظر: منقور : علم الدلالة ٦٧، والميداني : البلاغة العربية ٢/ ١٣٠.

٥٦– النيلي : الصفوة الصفية ٦٩/١. فقد قرّر النحاة تضمّن الفعل هذه الدلالة، ينظر: سيبويه : الكتاب ٣٦/١، و السهيلي : نتائج الفكر ١٦٤ .

٥٧– النيلي : الصفوة الصفية ١/ ٤٥٩.

٥٨ – النيلي : المصدر نفسه ٥١٦/١.

٥٩– النيلي : المصدر نفسه ٨٩٩.

٦٠ – النيلي: المصدر نفسه /٧٩٨.

٦١ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٧١١.

٦٢ – النيلي المصدر نفسه / ٤٠٨.

٦٣– بنظر: منقور : علم الدلالة ٦٧.

٦٤ – الميداني : البلاغة العربية ٢/ ١٣١.

٦٥– النيلي : الصفوة الصفية ٢٩٠/١. ٢٩١.

٦٦– النيلي : المصدر نفسه ٢/ ٢٩٣.

٦٧ – النيلي : المصدر نفسه ٢/ ٢٤١.

٦٨– النيلي: المصدر نفسه ١/ ٣٢٦.

٦٩– النيلي: المصدر نفسه ١/ ٦٨٩.

٧٠– العلوي : الطراز ١/ ٢٤.

٧١ – السيوطي :المزهر ١/ ٢٩٢ ، وينظر: حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي٦٤.

٧٢– صبحي الصالح :دراسات في فقه اللغة: ٣٠٢ ،وينظر :حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي ٦٤.

٧٣– ينظر: حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي ٦٤.

٧٤ – من أراد الاطلاع عليه مفصلاً، فليراجع : السيوطي : المزهر ١/ ٢٩٢. ٢٩٣ ، وصبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ٣٠٢. ٣٠٤، وإبراهيم الحمد : فقه اللغة، مفهومه، موضوعاته، قضاياه ١٧٨ . ١٨٠ .

٧٥– النيلي : الصفوة الصفية١/ ١٦٥. ١٦٦.

٧٦ – النيلي : الصفوة الصفية١/ ١٧٥.

٧٧ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٥.

٧٨ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ١٢.

٧٩ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ١٥.

٨٠ – النيلي : المصدر نفسه ٢/٣٠٢.

٨١ – النيلي : المصدر نفسه ١/٥٠٢.

٨٢ – ينظر: حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي٤٥ .

٨٣– السيوطي : المزهر ١/ ٣١٦، وينظر: إبراهيم الحمد : فقه اللغة مفهومه وموضوعاته وقضاياه ١٩٨ .

٨٤ ولا يتسع المقام للتفصيل بها في هذا الموضع، ومن أراد التفصيل في هذه المسألة فليراجع: صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ٢٩٥ . ٢٩٩، وحسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي ٤٧. ٥٥ .

٨٥– النيلي : الصفوة الصفية١/٥٩٤.

٨٦ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٧٤٥.

٨٧– النيلي : المصدر نفسه ١/٧٨٣.

٨٨ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢٠.

٨٩ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢٢٦.

٩٠– النيلي : المصدر نفسه ٢/ ٢٨٦.

٩١– النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢٩.

٩٢ – النيلي : المصدر نفسه ١/٦٦٨.

٩٣ – النيلي : المصدر نفسه ٢/ ٤٢٣.

٩٤ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٤٦٨.

٩٥ – النيلي : المصدر نفسه ٢/٣١١.

٩٦ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢١٠.

٩٧ – النيلي : المصدر نفسه / ٢٨١.

٩٨ – النيلي : المصدر نفسه ٢/ ٢٧٩.

٩٩ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٤٢٦.

١٠٠ – النيلي : المصدر نفسه ١/٦٣٤.

١٠١ – منقور : علم الدلالة ٦٩.

١٠٢ – ينظر: حسن الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي ٩. وقد زاد غيره عوامل أخرى، لا يتسع المجال لذكرها، من أراد الاطلاع عليها، فليراجع: منقور : علم الدلالة ٧٠ . ٧٢، وحسين الصالح : التطور الدلالي في العربية ، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع١٥، يناير . يونيو ٢٠٠٣م ، ص ٦٥. ٧٣.

١٠٣– ينظر: سامي عوض:الوظيفة الدلالية في ضوء مناهج اللسانيات، مجلة جامعة تشرين، م٢، ع١،ص١٦٢.

١٠٤ – ينظر: السعران : علم اللغة ، ٢٨٣، وحسن جبل : في علم الدلالة ٢٣٨.

١٠٥ – ينظر:حسين الصالح : التطور الدلالي في العربية،مجلة الدراسات الاجتماعية، ع١٥، يناير . يونيو، ٢٠٠٣م، ص

١٠٦ – حسن عوض : الوظيفة الدلالية في ضوء مناهج اللسانيات، مجلة جامعة تشرين، م ٢، ع ١، ص١٦٣

١٠٧– النيلي : الصفوة الصفية ١٣.

١٠٨ – النيلي : المصدر نفسه ١/٢٢. ٢٣.

١٠٩ –حسين الصالح:التطور الدلالي في العربية،مجلة الدراسات الاجتماعية،ع١٥،يناير. يونيو،٢٠٠٣م،ص ٧٦.

١١٠ ينظر: السعران : علم اللغة : ٢٨٤.، وينظر: في علم الدلالة ٢٣٢.

١١١ ينظر: الداية : علم الدلالة العربي ٣٠٦، وحسن عوض : الوظيفة الدلالية في ضوء مناهج اللسانيات، مجلة جامعة تشرين، م ٢، ع ١، ص١٦٣.

١١٢ – الداية : علم الدلالة العربي ٣١٤. ٣١٥.

١١٣ – النيلي : الصفوة الصفية ٢/ ١٨.

١١٤– ينظر: حسن جبل : في علم الدلالة ٢٤٢، وحسين الصالح : التطور الدلالي في العربية ، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع١٥، يناير . يونيو، ٢٠٠٣م، ص ٧٧.

١١٥ – الداية : علم الدلالة العربي ٢٨٢.

١١٦ – النيلي : الصفوة الصفية١/ ٥٢٢.

١١٧ – النيلي : المصدر نفسه ١/ ٢٠.

١١٨ – النيلي : المصدر نفسه ٢/٥٩٤.

١١٩ ينظر: الداية : علم الدلالة العربي ٢٨٢.

١٢٠ – النيلي : الصفوة الصفية ١/ ٤٥٩.

١٢١ – *النيلي : المصدر نفسه ١/٥٢٨.*

. المصادر والمراجع:

– إبراهيم الحمد: محمد بن إبراهيم ، فقه اللغة ، مفهومه موضوعاته قضاياه ، دار ابن خزيمة . الرياض، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٩م .

– ابن الجزري: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف (ت ٨٣٣هـ/١٤٥٥م)، غاية النهاية في طبقات القراء ، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.

– حسن جبل: د. عبد الكريم محمد ، في علم الدلالة ، دراسة تطبيقية، دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات ، دار المعرفة الجامعية . ١٩٩٧م.

– حسن الشيخ : عبد الواحد: العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي(دراسة تطبيقية) ، مطبعة الإشعاع . مصر، ط١، ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م.

– حسين الصالح : التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللغة الحديث ، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع١٥، يناير . يونيو ٢٠٠٣م.

– الداية : علم الدلالة العربي: د. فايز ، دار الفكر . دمشق ، ط٢، ١٩٩٦.

– سامي عوض : الوظيفة الدلالية ضوء مناهج اللسانيات في ، مجلة جامعة تشرين، م ٢، ع ، ١,٢٠٠٦م ٠

– السعران: د. محمود ، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة العربية . بيروت (د.ت).

– السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الخطيب الخثعمي (ت٥٨١هـ/١٢٠٣م)، نتائج الفكر في االنحو ،– بيروت دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م ٠

– سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر يكنى أبو بشر(ت ١٨٠هـ/٨٠٢م)، الكتاب ، تح. عبد السلام

محمد هارون ، مكتبة الخانجي . القاهرة،ط٣، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

- السيوطي: جلال الدين (ت ٩١١هـ/١٥٣٣م) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تح. محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان (د.ت).

- السيوطي: جلال الدين (ت٩١١هـ/١٥٣٣م) ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تح. فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- صبحي الصالح: د. صبحي إبراهيم الصالح(ت ١٣٦٤هـ/١٩٨٦م) ، دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

- الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ/ ١٣٨٦م)، نكث الهميان في نكت العميان ، تح. مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ/١٣٨٦م)، الوافي بالوفيات ، تح. أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحيات التراث . بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- العلويّ: يحيى بن حمزة (ت ٧٤٥هـ/١٣٦٧م)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، المكتبة العنصرية – بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.

- القريشي : عزيز سليم علي : البحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات و السور للبقاعي (ت ٨٨٥ هـ/١٥٠٧م) ،٢٠٠٤م ٠

- محمد داود: د. محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة، دار غريب للطباعة النشر . القاهرة، ٢٠٠١م.

- منقور: عبد الجليل، علم الدلالة ، أصوله ومباحثه في التراث العربي ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠١م.

- الميداني: عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة (ت ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، البلاغة العربية ، دار القلم، دمشق، الدار الشامية . بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

- النيلي: تقي الدين إبراهيم بن الحسين(في القرن السابع الهجري) ، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تح. محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة، ط١٤٢٠،١هـ.

- ياقوت الحموي:شهاب الدين أبو عبد الله(ت٦٢٣هـ/١٢٤٥م)،معجم البلدان دار الفكر- بيروت (د.ت) .

Research Summary

This paper deals with the definition of the book entitled (elite in explaining the millennium), and its grammatical author known as indigo, with a statement of some of the issues contained in them notes emerge with a clear value, which fall under the concepts of semantics, which reveal to us the extent of the development of semantic thought in this Grammar, through the link between his semantic references in his book, and modern concepts of the vocabulary of this science

Evolution, thought, semantic, indigo, elite